

## اقتصاد

## قراءة أولية في أرقام موازنة ٢٠١٩

## الحكومة تتوقع زيادة الإيرادات بنسبة ٢٢ بالمئة

٤٨٢ مليار ليرة كتلة الرواتب والعجز يزيد ١٧,٥ بالمئة < ١١٠٠ مليار ليرة للاستثمار أهمها للكهرباء والماء والتربية

## المحرر الاقتصادي

في نسخة لبيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩ (حصلت «الوطن» عليها): قدرت اعتمادات مشروع الموازنة بمبلغ ٢٨٨٢ مليار ليرة سورية، مقابل مبلغ ٢١٨٧ مليار ليرة سورية في موازنة عام ٢٠١٨، أي بزيادة مقدارها ٦٩٥ مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة مقدارها ٣١,٨١٪. وفي التفاصيل قدرت اعتمادات العمليات الجارية في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ ٢٧٨٢ مليار ليرة سورية، مقابل مبلغ ٢٣٦٢ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠١٨، أي بزيادة مقدارها ٤٢٠ مليار ليرة وبنسبة زيادة مقدارها ١٧,٧٨٪.

وفي هذا الصدد، نوه البيان إلى أنه تم رصد الاعتمادات اللازمة لتوفير فرص عمل جديدة، وكذلك رصد الاعتمادات اللازمة لتأمين احتياجات الجهات العامة واحتياجات المشافي من الأدوية والتجهيزات الطبية وصيانتها وتأمين احتياجات مستلزمات العملية التربوية والتعليمية، وكذلك رصد الاعتمادات اللازمة للقوات المسلحة وتأمين رواتب ومعاشات المتقاعدين ورواتب عمال ورواتب الشركات الاقتصادية المتعثرة والمتوقفة عن العمل. وبلغت اعتمادات العمليات الجارية للوزارات والجهات التابعة لها التي تم رصدها في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ مبلغ ١٥٤٧,٥ مليار ليرة سورية، ولم يتم إظهار كامل النفقات المقدرة لدعم الاجتماعي في مشروع موازنة عام ٢٠١٩، حيث تم إظهار نفقات الدعم المقدرة المتعقلة فقط بدعم (صندوق الإنتاج الزراعي والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ودعم الدقيق التوميني ودعم المشتقات النفطية) ليصبح مبلغ الدعم المرصود في مشروع الموازنة ٨١١ مليار ليرة سورية، أما بالنسبة لدعم الطاقة الكهربائية والمقدّر بحوالي ٧٠٠ مليار في عام ٢٠١٩، فإنه سيتم معالجته وفق قوانين التشاكرات المالية، كما تم رصد مبلغ ٤٠ مليار ليرة سورية لدعم وتحفيز القطاع الخاص الاقتصادي الزراعي والصناعي والسياحي.

## رواتب وديون وفرص عمل

قدرت الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ ٤٨٢,٦١ مليار ليرة سورية، أي بزيادة مقدارها ١٥٠,٢٤ مليار ليرة سورية عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٨.

وقدرت الاعتمادات المخصصة لباي النفقات الإدارية في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ ٢٧٢,٩٨ مليار ليرة سورية أي بزيادة مقدارها ٥٨,٨٣ مليار ليرة سورية عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٨. وقد تركزت معظم هذه الزيادة لبند الأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية والأدوية السرطانية حيث بلغت نسبة الزيادة في اعتمادات هذا البند ٥٩,٥٪ من إجمالي الزيادة في اعتمادات هذا الباب، وكذلك زيادة الاعتمادات المخصصة للمستلزمات التعليمية والأعمال المتحانية وذلك وفقاً للحاجة الفعلية ولضمان حسن سير العمل، ونوه البيان إلى أن الزيادة في بنود الباب الثاني وضعت في أضعف الحدود بما يضمن حسن سير العمل في الجهات العامة ويما يحقق هدف ترشيد الإنفاق العام.

وقدرت الاعتمادات المخصصة لباي النفقات التشغيلية بمبلغ ٩٩,٨٥ مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها ٦ مليارات ليرة سورية عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٨ وبنسبة زيادة مقدارها ٦,٣٩٪. وقد تركزت هذه الزيادة في المساهمات في النشاط الاقتصادي والاتصالي والوحدات الإدارية المحلية ومديريات الأوقاف وكذلك الاشتراكات في المؤسسات العربية والدولية.

وقدرت الاعتمادات المخصصة لباي الديون والالتزامات الواجبة الأداء بمبلغ ٩١٨,٦٤ مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها ١٦٤,٩٧ مليار ليرة سورية عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٨ وبنسبة زيادة مقدارها ٢١,٩٪. وتعود هذه الزيادة في معظمها لتسديد حصة رب العمل تجاه المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عام ٢٠١٩، بالإضافة لتسديد ديون الأدوية والكهرباء للجهات العامة والاعتمادات الاحتياطية للعمليات الجارية. وذكر البيان أن مشروع موازنة عام ٢٠١٩ يحقق ٦٩٧٤٧ فرصة عمل جديدة، منها ٤٢٢٨٠ فرصة عمل في القطاع الإداري، و٢٧٤٦٧ فرصة عمل في القطاع الاقتصادي، وذلك من خلال تقديرات بيانات الوزارات والإدارات والمؤسسات والوحدات الإدارية والمحلية للشواغر والملاكات المتوافرة لديها وكذلك التعيينات بدل المتسربين نتيجة الظروف الراهنة.

## استثمارات الحكومة

قدرت الاعتمادات المخصصة للعمليات الاستثمارية في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ ١١٠٠ مليار ليرة سورية مقابل مبلغ ٨٢٥ مليار ليرة سورية في موازنة عام ٢٠١٨، أي بزيادة مقدارها ٢٧٥ مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة مقدارها ٣٣,٣٪. وفي التفاصيل، بلغت نسبة الاعتمادات المرصدة لقطاع الكهرباء إلى إجمالي الاعتمادات الاستثمارية المرصدة في مشروع موازنة ٢٠١٩، بالمئة، كما بلغت نسبة اعتمادات قطاع الموارد المائية ٥,٤٥ بالمئة ونسبة اعتمادات قطاع الإدارة المحلية والبيئة ٦,٤٦ بالمئة ونسبة اعتمادات قطاع التربية ٤,٥٥ بالمئة، وخصص مبلغ وقدره ٤٣٣,٩١ مليار ليرة سورية كاعتمادات احتياطية للمشروعات الاستثمارية يضاف للجهات العامة خلال عام ٢٠١٩ في حال عدم كفاية الاعتمادات المرصدة لها وارتقاء نسب التنفيذ لديها، وتلبية الاحتياجات الاستثمارية للجهات العامة كافة بمرور وعلاقتها بما يتواءم مع متطلبات وتحديات المرحلة الراهنة بالتزامن مع تطورات الوضع الأمني على أرض الواقع. وخصص مبلغ وقدره ٥٠ مليار ليرة سورية للجنة إعادة الإعمار لتأهيل المنشآت العامة والتعويض عن الأضرار

التي لحقت بالمنشآت الخاصة نتيجة للأوضاع الراهنة التي يمر بها القطر كأولوية أساسية من أولويات الحكومة في إعادة المهجرين إلى بيوتهم وتأمين السكن لهم.

## اعتمادات الصحة والتربية والتعليم

بلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات الصحية كافة في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ مبلغ ٢٦٦,١٩ مليار ليرة سورية أي بنسبة ٦,٨٦ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة، كما بلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات التربوية كافة ٣٢٨,٢٤ مليار ليرة سورية أي بنسبة ٨,٥ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة.

وبلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة لخدمات التعليم العالي في مشروع موازنة عام ٢٠١٩، ٦٤,٢٦ (٦٤,٢٦) مليار ليرة سورية أي بنسبة ١,٦٥ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة. وذكر البيان أن إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات الاجتماعية (الصحة، التربية، التعليم العالي) تشكل ما نسبته (١٦,٩٧ بالمئة) من إجمالي اعتمادات الموازنة.

## إيرادات

قدر إجمالي الإيرادات العامة (بما فيها القروض والموارد الخارجية) في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ ٢٩٤٢,٦٧ مليار ليرة سورية.

وحسب البيان، فقد سجلت زيادة في إجمالي الموارد العامة المقدرة في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمقدار ٥٥٠,١ مليار ليرة سورية عن موازنة عام ٢٠١٨، وبنسبة زيادة مقدارها ٢٢,١٧ بالمئة.

وقدرت الإيرادات الجارية في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ ١٨٨١,٦ مليار ليرة سورية مقابل مبلغ ١٥٤٠,١١ مليار ليرة سورية في موازنة عام ٢٠١٨، أي بزيادة مقدارها ٣٤١,٤٩٨ مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة مقدارها ٢٢,١٧ بالمئة.

ولوحظ في البيان زيادة الإيرادات المقدرة من الضرائب والرسوم في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بالمقارنة مع موازنة عام ٢٠١٨ بنسبة ٣٧,٥٪ ويعود ذلك إلى التحسين في مستوى النشاط الاقتصادي، وبدء عودة عجلة الإنتاج تدريجياً.



وتم تسجيل زيادة فروع الأسعار المقدرة بمقدار ٧٩٢٠ مليون ليرة أي بنسبة زيادة مقدارها ١٠,٣٪. كما تم تسجيل زيادة في بدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة واستثماراتها العامة بمبلغ ٣٤٨٠ مليون ليرة، حيث سجل ١٤٤,٢ مليار ليرة عام ٢٠١٩. في حين لوحظ زيادة في بند الإيرادات الأخرى بمبلغ ١٧٦,٤٥ مليار ليرة، بنسبة تزيد على ٥٠ بالمئة مقارنة بالعام الجاري، حيث بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى عام ٢٠١٩ نحو ٥٢٩,٤ مليار ليرة سورية، وهو مبلغ قريب من إيرادات الرسوم والضرائب.

## ضرائب ٢٠١٩

قدرت الموازنة إجمالي الرسوم والضرائب عام ٢٠١٩ بمبلغ يزيد على ٥٦٣ مليار ليرة سورية، بزيادة ١٥٣,٥٥ مليار ليرة عن العام الجاري (٢٠١٨).

وفي التفاصيل، بلغ إجمالي ضريبة الدخل المهن والحرف الجاري، في حين بلغ إجمالي ضريبة الرواتب والأجور ٤٠ مليار ليرة، بزيادة ١٩ بالمئة، وزعت على ٢٥ مليار ليرة للقطاع العام، و١٥ ملياراً للخاص، وبهذا يصل إجمالي الضرائب المباشرة (السابقة) إلى ١٥٧,٥٥ مليار ليرة، بزيادة نسبتها ٢٠ بالمئة، في حين سجلت الرسوم المباشرة بمبلغ ٨٦,٤٤ مليار ليرة، بزيادة ٤٧,٧٦ بالمئة. أما بالنسبة للضرائب والرسوم غير المباشرة، فقد بلغت ٣١٩ مليار ليرة عام ٢٠١٩، بزيادة ٣٨,٧ بالمئة عن العام الجاري.

## العجز

سجل بيان الحكومة المالي زيادة في العجز المقدر في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩ بمقدار ١٣٩,٩ مليار ليرة سورية أي بنسبة ١٧,٥٪ عن العجز المتوقع في موازنة عام ٢٠١٨، وعزا سبب زيادة العجز إلى زيادة الاعتمادات المقدرة في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ أكبر من مبلغ الزيادة في الإيرادات العامة المقدرة، وكذلك توفير فرص العمل الجديدة وإضافة الاعتمادات اللازمة لتأمين سير العمل في الجهات العامة، كما تم زيادة الاعتمادات المخصصة للمشروعات الاستثمارية بعد تحسن

## ٢١٢ ألف مشترك للكهرباء في درعا

## ٧٠ ألفاً بالخدمة وخسارة ١٠٠٠ مركز تحويل

قصي أحمد المحمد

وتركيب ٨٤ كيلو متراً من خطوط شبكات التغذية، وأشار سليمان إلى إعادة التيار الكهربائي لعدة قرى بالمحافظة، منها رسم الشطة ورسم الشريفة وعين البيضة، مبيّناً أنه خلال عشرة أيام رسم إعادة التيار الكهربائي إلى ١٣ قرية من ريف المحافظة الجنوبي، لافتاً إلى أنه تم الانتهاء من وضع ٢٠ مركز تحويل في الخدمة حالياً، منها ١٠ مراكز لآبار المياه بشكل أولي، وعشرة أخرى محطات تحويل عامة لتأمين التغذية الكهربائية. وأوضح أن عدد مراكز التحويل التي كانت تعمل في المحافظة قبل الأزمة وصل ٣٣٠ مركزاً، خرج منها ٢٢٦ مركزاً عن الخدمة، أما بالنسبة لعدد المشتركين؛ فقد سجلت المحافظة ٢٤ ألف مشترك، خرج عن الخدمة ما يقارب ١٥ ألف مشترك، أما العاملة ما يزيد عن ٩ آلاف مشترك.

وفي السياق نفسه، بين مدير الشركة العامة لكهرباء درعا فسان الزامل لـ«الوطن» أنه تمت إعادة التغذية الكهربائية لـ٦٠ قرية في المحافظة وتركيب ٦٠ مركز تحويل بالخدمة أيضاً، مشيراً إلى أن التكلفة الحالية للمناطق التي تمت إعادة تأهيلها للمناطق المحررة تصل إلى ٥٨٢ مليون ليرة سورية.

وأشار الزامل إلى إعادة محطة الباسل إلى الخدمة حالياً، مبيّناً أن العمل مستمر لإعادة تأهيل محطة تحويل نوى، ومن المتوقع أن يتم إدخالها للخدمة خلال خمسة عشر يوماً، أما بالنسبة لمحطة الحراك يتم التحضير لإعادة تأهيلها خلال فترة قريبة، ومنطقة حوض اليرموك تمت إعادة ثلاث قرى منها إلى الخدمة بعد إعادة تأهيل مركزها.

ولفت مدير الكهرباء إلى أن محافظة درعا قبل الأزمة يوجد فيها ما يقارب ١٦٩٠ مركز تحويل، خرج منها ما يقارب ١٠٠٠ مركز من الخدمة نتيجة الاعتداءات الإرهابية، مؤكداً أن الورشات إعادة نضفها إلى الخدمة حالياً، أما بالنسبة لعدد المشتركين في المحافظة فقد بلغ ٢١٢ ألف مشترك، بقي منها ٧٠ ألف مشترك بالخدمة فقط، لافتاً إلى أنه تمت إعادة ٥٠ بالمئة منها حالياً بعد إعادة تأهيل الشبكات وتركيب مركز تحويل جديدة، مشيراً إلى أنه يتم إنارة مناطق بعد عشرة أيام كبدة كفر شمس.

كشف مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» عن خروج أكثر من ١٢٢٦ مركز تحويل في محافظتي درعا والقنيطرة عن الخدمة خلال الأزمة، مؤكداً أن قيمة الخسائر التي لحقت بالكهرباء في درعا زادت عن ٣٠ مليار ليرة سورية، ويعود أكثر من ٦٠ بالمئة من المنظومة الكهربائية بالمحافظة.

وأكد الخطيب أن نسبة التأهيل في درعا حالياً وصلت إلى ٥٠ بالمئة تقريبا، أما بالنسبة للقنيطرة في قيد العمل، وقال: «باشرت ورشات الوزارة بإعادة تأهيل المنطقة بعد توصيل الأضرار التي لحقت بالمنظومة الكهربائية، حيث العمل بدأ وفقاً لأولويات وبشكل خاص خطوط التوتر العالي ٢٣٠ كيلو فولت ومحطات تحويل ٦٦/٢٣٠ كيلو فولت».

وبالنسبة لمنطقة حوض اليرموك بين الخطيب أن الأضرار التي لحقت بحوض المنطقة تصل إلى المليار ونصف المليار ليرة تقريباً، مبيّناً أنه تم تزويد الشركة بالعديد من المواد والتجهيزات الكهربائية لحافظة درعا كمحولات من مختلف الاستطاعات وكابلات وأمراس وأبراج وغيرها، مؤكداً أن المؤسسة وفرت كل المواد للمحافظة وفقاً لما يتناسب مع احتياجات المنطقة وبالتنسيق مع الجهات الأمنية من أجل إزالة الأنغام المزروعة بالمنطقة قبل تحويرها.

وأشار الخطيب إلى أن منطقة حوض اليرموك تتغذى من خلال محطة تحويل العجمي ٢٠/٦٦ كيلو فولت عبر ثلاثة مخارج وهي مخرج الشجرة بطول ٤٠ كيلو متراً ومخرج تسيل بطول ٦٠ كيلو متراً والذي تم تزويده بـ ١٣ محولة توزيع، ومخرج سحم الجولان بطول ٣٠ كيلو متراً والذي تم تزويده به محولات أيضاً، أما بالنسبة بلدة حيط فتم تزويدها بـ محولات. ومن جانبه أكد مدير الشركة العامة لكهرباء القنيطرة خالد سليمان لـ«الوطن»، أن ورشات وزارة الكهرباء باشرت أعمالها بناء على توجيهات وزارة الكهرباء لإعادة التيار للمحافظة، مبيّناً أن العمل يتم على مستوى خطوط التوتر ٢٠ كيلو فولت، وقد تم الانتهاء من إنجاز

## المدير العام لـ«الوطن»: مؤقت وسببه التمدد الكبير للودائع

## «التجاري» يخفض سقف فتح الودائع لأجل من ٥٠ إلى ٢٥ مليون ليرة

## عبد الهادي شباط

خفّض المصرف التجاري السوري الحد الأعلى لحسابات الودائع لأجل بالليرات السورية إلى ٢٥ مليون ليرة سورية بدلاً من ٥٠ مليون ليرة سورية للمتعامل الواحد، وفي حال ودائع بمبالغ تزيد على ٢٥ مليون ليرة سورية يجب الحصول على موافقة مديرية التخطيط والتطوير في المصرف سواء كانت كتلة واحدة أو مجزأة إلى عدة ودائع، كما تعامل حسابات الودائع لأجل المشتركة على أنها حسابات فردية لكل شخص على حدة بغض النظر عن ترتيب الأسماء، وبالتالي لا يحق للمتعامل أن يكون له حساب ودائع لأجل يفوق ٢٥ مليون ليرة سورية سواء أكان فردياً أو مشتركاً أم كان كتلة واحدة أو مجزأة إلى عدة ودائع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير عام المصرف التجاري السوري عبد يوسف أن إجراء تخفيض سقف فتح حسابات الودائع لأجل بالليرات السورية هو مؤقت وستتم إعادة النظر به في أي وقت، كما أن سببه يعود لتحول الكثير من الودائع للمصرف التجاري



المثال لم تتجاوز عمليات التسليف لدى المصرف التجاري السوري ٥ عمليات منذ تطبيق رصيد المكوث مع نيسان من العام الجاري، وأن قيمة إجمالي قيم هذه التسليفات لم تتجاوز ١٢٠ مليون ليرة، وهو رقم يظهر مفرقة واضحة بين حجم الودائع التي يستقبلها المصرف التجاري السوري وحجم التوظيفات والتسهيلات التي يمنحها.

وحول المخرج من ذلك أكد المدير العام أن هناك مناقشات مع رصيد المكوث، وأن حاكم المصرف يعمل على إعادة النظر في هذا الشرط لمنح التسهيلات الائتمانية، مبيّناً أنه من المتوقع صدور تعديلات قريبة على اشتراطات رصيد المكوث من المصرف المركزي.

وأكد أن إجراء تخفيض السقف يخص فقط الودائع لأجل وأن المصرف ذهب نحو هذا الإجراء لضمان التدابير التي يعمل عليها لخفض الودائع على سيولة المصرف

نشاطه وعدم تعرضه للخسارة، خاصة وأن نسبة السيولة لدى المصرف تجاوزت ٤٥٪ في حين نجدها أقل بكثير من تلك النسبة في بعض المصارف الخاصة العاملة في السوق السورية، وهو يمثل فرقاً شاسعاً ويحمل المصرف التجاري السوري أعباء كبيرة وإضافية، وأن المصرف اختار أن يكون واضحاً تجاه قبول الودائع لأجل ضمن معايير ومحددات واضحة ولا يكون انتقائياً في قبول الودائع أي ضريبياً.

المصارف الخاصة عن استقبال هذه الودائع، وهو الأمر الذي تسبب في ارتفاع نسب السيولة لدى التجاري لمعدلات عالية، لم يقابلها منح تسهيلات ائتمانية وموازاة الأمر الذي بات يسبب خسارة لدى المصرف، مبيّناً لدى المصرف مئات مليارات الليرات القابلة للتوظيف.

وأكد أن اشتراط رصيد المكوث كبل النشاط المصرفي وأصابه بحالة شلل، مبيّناً أنه على سبيل

رصيد المكوث كبل الإقراض بالشلل وأصابه بالشلل